التعاون هو وسيلة النهوض لشعب ناهض

لحضرة صاحب المعالى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق
وزير الأوقاف

آمنت منذ احتملت أعباء الحياة العامة أن التعاون هو الوسيلة التى لا وسيلة غيرها الى النهوض بأعباء الحياة لشعب فقير ، قليل الموارد ، كما آمنت بأن كل راغب فى الإصلاح متى توافرت له قوة اليقين بالفكرة ، والإخلاص لها والإقدام عليها ، لا بد من أن يظفر بالنجاح فى أقصر زمان ، ولقد تبينت مصداق ايمانى هذا العام الذى قضيته وزيرا للشؤون الاجتماعية ، فما كدت أتقلد زمام تلك الوزارة حتى راعنى ما لاحظت من ركود حركة التعاون ، فالجمعيات التعاونية على قلة عددها عاجزة عن القيام بالأعباء المفروضة عليها .

طالعت فى ذلك آراء القائمين على شؤون التعاون بالوزارة وكانوا لحسن الحظ لا يقلون عنى إيمانا بالتعاون وبركته ، كما لا يقلون عنى رغبة فى تنشيط حركته ، وأخص منهم بالذكر حضرة صاحب العزة ابراهيم بك رشاد مدير مصلحة التعاون ، والأستاذ عبد اللطيف عامر وكيل المصلحة .

جعلنا نستقرئ الجمعيات التعاونية من حيث نجاحها وإخفاقها ، فتراءت لنا ممثلة فى أسباب أربعة :

جمعيات نجحت وحالفها النجاح ، وأخرى ما تألفت حتى لحقها الإخفاق ، وثالثة نجحت أولا وأخفقت أخيرا ، ورابعة أخفقت أولا ونجحت أخيرا ، فرأينا أن نؤلف لجنة تضم ممثلين لهذه النماذج الأربعة من الجمعيات لتتعرف منهم أسباب النجاح ودواعى الإخفاق ، كما عقدنا اجتماعا عاما من جميع الفنيين من موظفى التعاون بالقطر كله واستمعنا الى آرائهم ومقترحاتهم .

وقد انتهت البحوث التى باشرتها اللجان المختلفة الى أن العوائق التى قامت فى سبيل النهضة التعاونية ترجع الى أسباب ثلاثة :

الأول — ضعف الإشراف .

الثانى — تمويل الجمعيات .

الثالث — النقص فى قانون التعاون

إذن فقد وصلنا الى تشخيص الداء ، فلم يبق الا وصف الدواء وكان أمرا يسيرا .

وكان الدواء لضعف الإشراف تقويته وتقريبه فعمدنا الى تعزيز قوة الموظفين بتعيين نحو أربعين موظفا جديدا ، وأبلغنا التفاتيش التعاونية الى اثنى عشر تفتيشا انتظمت أقاليم القطر كله ، فأصبح الإشراف قويا قريبا .

ورأينا كعلاج لتمويل الجمعيات أن تؤلف لجنة تمثل الوزارة من جهة، وبنك التسليف الزراعى من جهة أخرى،وقد تم الاتفاق بين ممثلى الجهتين على أن يكون للجمعيات التعاونية فى معاملاتها مع البنك ربح ملموس كانت محرومة منه منذ انشاء البنك ، وأن يكون لها حق امتلاك أسهم فى رأس ماله مع تخصيص مقاعد لممثليها فى مجلس الادارة. وأن توسع الامتيازات الممنوحة لها بجعل سعر الفائدة ٣ ٪ وتخفض أسعار الأسمدة بنسبة ٥ ٪ ، كما تم الاتفاق على أن تقتصر معاملات البنك على الجمعيات التعاونيـة دون الأفراد الذين يقيمون فى دائرة تلك الجمعيات ، وقد نشأ عن هذا الاتفاق الأخير الذى نفذ فى بعض الجمعيات أن انضم كل المزارعين الى الجمعيات فى دوائرهم ، فاستفادت الجمعيات بكثرة الأعضاء ، واستفاد البنك باقتصار معاملاته على عدد محدود من الجمعيات شائعة بين آلاف من الأفراد . وهذه النتائج التى ظهرت آثارها بهذا الاتفاق لا شك فى أنها ستدعو معالى وزير المـالية بحافز من حرصه على انماء هذه النتائج الى تأييد تلك الاتفاقات وتعزيزها .

أما النقص فى قانون التعاون ، فقد أسرعنا الى تلافيه اما بالتعديل فى بعض نصوصه، واما بإضافة نصوص جديدة ، وسيترتب على التعديل والإضافة أن يصبح للتعاون مجـالس استشارية فى كل مديرية تخرج به عن نطاق المركزية الى أفق اللامركزية، وأن يصبح من الجائز تخفيض الأسهم تيسيرا للفقراء فى الاشتراك فى الجمعيات ، وأن تمنح الجمعيات إعانات مقابل ما تؤدى من خدمات اجتماعية ، كما تعفى من ضريبتى الدمغـة والأرباح التجارية والصناعية. وأهم ما اشتمل عليه التعديل فى قانون التعاون هو تمكين الجمعيات من تحصيل ديونها على أعضائها فى أقصر وقت ، وبأيسر طريق ، فتمنح حق الامتيـاز على المحاصيل وحق الحجز الإدارى أسوة بأموال الحكومة وبنك التسليف ، كذلك رأينا أن يكون للجمعيات اتحادات من شأنها الإشراف على الجمعيات وتنظيمها ومراجعة حساباتها ، وهى خطوة فى سبيل استقلال الجمعيات عن الحكومة ، وصيرورة التعاون شعبيا محضا ، وربما انتهت هذه الخطة اذا تتابعت — وهى متتابعة الى أن تحل الاتحادات بالتدرج محل مصلحة التعاون وإنى واثق من نجاح الفكرة وبلوغ غايتها قريبا .

ولعل أوضح دليل على فضل التعاون ماظهر من بركته فى هذه الظروف القاسية ففى هذا الغلاء المستقر ، بل فى هذا الجحيم الذى يؤجج جشع التجار من أصحاب السوق السوداء ؛

لاسبيل الى تخفيف وطأة الغلاء الا باختفاء الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين ، ولا شيء أكفل باختفاء الوسطاء من نظام التعاون لأن الجمعيات التعاونية تمثل طرفي البيع والشراء .

ولقد وفقنا الله الى إذاعة هذه الفكرة بين طبقات الأمة ، فلاقت آذانا صاغية وقلوبا واعية ، فأقبل الناس سراعا الى الجمعيات يؤلفونها أو يسهمون فيها ؛ ولقيت فى هـذا السبيل أكبر العون من رفعة رئيس الحكومة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وصاحبي المعالى وزيرى التموين والتجارة اللذين مكنا الجمعيات التعاونية من استمداد أهم الحاجات المعيشية كالأقمشة والسكر وزيوت الطعام والشاى والكبريت ونحوها ، كما تيسر لنا أن نستصدر أمرا بالاستيلاء على بضائع واردة من الهند تحتوى على أقمشة مختلفة الأنواع يقدر ثمنها بنحو ربع مليون جنيه خصت بها الجمعيات التعاونية دون غيرها . وكذلك تم الاتفاق بيننا وبين صاحبي المعالى وزيرى التموين والتجارة والصناعة على أن يكون لجمعيات التعاون أولية الحصول على مايصادر من البضائع المحتزنة وقد توج هذه المكارم رفعة رئيس الحكومة باصداره أمرا يقضى بضم مفتشى التعاون بالأقاليم الى لجان التموين بها .

ولأننا لا ندع وسيلة لتقوية روح التعاون إلا اتبعناها ، طلبنا موافقة وزارة المالية على أن تباع بضائع جمرك (منه فيه) الى جمعيات التعاون دون غيرها . وإنى لواثق من أن معالى زميلى فؤاد باشا سيتولى تعهد هذا الطلب ثقتى من أن معالى زميلى أمين عثمان باشا سيوافق عليه .

ولقد تلقى الشعب المصرى الكريم دعوتنا الى تشجيع التعاون بروح الوطنية الصادقة ، فلقينا مساعدة من جميع مواطنينا على اختلاف طبقاتهم .

هذه هى الخطة التى انتهجناها بعد أن درسنا وسائلها دراسة تمحيص واستقراء ، وبعد انعام فى التفكير وإحكام فى التدبير . فكان من فضل الله علينا أن أصابت أهدافها جميعا ولم تخطئ منها واحدة .

ويتبين من ذلك أن الجمعيات التعاونية بلغت فى عددها وعدد أعضائها ومقدار رأس مالها فى ستة أشهر ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ونقول ستة أشهر لا غير لأنها هى المدة التى عملنا فيها بعد أن قضينا من تلك السنة ستة أشهر فى البحث والدرس .

هذا من ناحية الكمية ، ولكن هناك عملا آخر من ناحية النوع ، فاننا لم نقتصر على التعاون الزراعى ، بل استحدثنا التعاون الصناعى والعمالى والتعاون فى إنتاج الأدوية واستيرادها . وإنى لمغتبط أعظم الاغتباط بالتعاون العمالى إذ وفر على العمال نحو ٣٠ ٪ من تكاليف معيشتهم .

وقد خشينا أن يعقب مد الحركة التعاونية جزر يحد من نشاطها، فعملنا على صيانة مستقبلها ليكون امتدادا لحاضرها ، ورأينا أن يكون لكل مديرية أو محافظة جمعية تعاونية مركزية تمثل جمعياتها الفرعية ، وهذه الجمعيات المركزية تتولى الاستيراد و إمداد الجمعيات الفرعية بأسعار الجملة ، كذلك لها حق القيام بالإصدار ، ولقد أنشئ فعلا من هذا النوع اثنتا عشرة جمعية إلى اليوم . والنية متجهة الى تكوين جمعية عامة للقطر كله ، وفى رأيى أنها ستكون قوة اقتصادية هامة قادرة على المنافسة واقتحام الميدان الاقتصادى بمثل القوة التى تقتحم بها الدبابة القوية أصعب الطرق ، محطمة ما يعترضها من العقبات ، وسيكون من شأنها القيام بالإنتاج وامتلاك المصانع ، وبذلك نكون قد وصلنا من طريق التعاون إلى ما أعيانا الوصول إليه من طريق الشركات المالية ، و إنه لفتح عظيم أرجو الله أن يتم قريبا.

إن أكبر مكافأة للمرء فى هذه الحياة أن يكون عاملا نافعا لبلاده وأكبر سعادة ينالها المرء هى أن يوفق و ينجح فى عمله ، و إنى لأحمد الله أن قد أصبت من النجاح أكثر مما كنت أنتظر ، ولعل أكبر الفضل فى ذلك يعود إلى معاونة رفعة الرئيس وأصحاب المعالى الزملاء و إلى تأييد الأمة التى تقدر فتحسن التقدير و إنى إذ تركت الميدان الرسمى لتشجيع التعاون ، فان حبى له وحرصى عليه مما لا يدعنى أنساه ، وسأدعو إلى التعاون فى الوزارة التى تقلدت زمامها بعد ذلك ، سأدعو له ، وسيدعو له معى ألفا داعية من أعلى المنابر ، وفى أطهر الأماكن ، أعنى حضرات السادة العلماء الأعلام خطباء المساجد .

أما الميدان الرسمى لتشجيع التعاون أعنى الوزارة المشرفة على شؤونه فانى لواثق كل الثقة بأنى سلمت لواء التعاون فيها إلى يد أمينة هى يد صديق فؤاد باشا و إنها لخير يد حريصة على أن يظل ذلك اللواء مرفوعا تحوطه آمال أمة ناهضة استيقظت وستظل يقظة لا تنام ، سائرة إلى الأمام .

عبد الحميد عبد الحق